

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ضرورة التخلي عن القرار المجحف القاضي بتسقيف سن الولوج إلى مهن التعليم في 30 سنة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

رغم طرحنا لهذا الموضوع، غير ما مرة، في إطار مهامنا الرقابية، غير أن وزارتك لا تزال مُصِرَّةً على تسقيف سن الولوج إلى مهن التعليم في "تحت 30 سنة"، بما يثير جدلاً واسعاً في أوساط المجتمع، بالنظر إلى أن هذا القرار/الاختيار لا يستند إلى أيّ دراساتٍ علمية، ولا أي مبررات منطقية، ولا أيّ مرجعياتٍ قانونية.

فلم يثبت أبداً البرهان على أيّ علاقةٍ ما بين جودة التعليم وما بين سن الولوج إلى مهن التعليم، بل إن هذا القرار المذكور يمسّ في الجوهر بالمبدأ الدستوري المتعلق بتكافؤ الفرص والمساواة في الولوج إلى الوظيفة العمومية؛ ويتنافى مع النظام الأساسي للوظيفة العمومية ومع مرسوم سنة 2002 الذي أتاح إمكانية رفع سن التوظيف إلى 45 سنة. كما أنه قرار يتجاهل الخبرات الحياتية والمهنية المتراكمة (في غير القطاع العمومي) لدى عددٍ هائل من الشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة و45 سنة.

ومن جهة متصلة، السيد الوزير، فإن قراركم بتسقيف سن الولوج إلى مهن التعليم في 30 سنة يتناقض مع الواقع الاجتماعي المُعاش، حيث وصلت نسبة البطالة، لا سيما في أوساط الشباب والخريجين، إلى معدلاتٍ مقلقة وغير مسبوقة، وارتفع بالتالي عددُ السنوات التي يقضيها الخريجون في البحث عن شغلٍ قار يضمن الكرامة.

ولذلك، نتساءل كيف يُعقل حرمان شاب خريج جامعة، يبلغ مثلاً 33 أو 37 سنة، من اجتياز مباريات التعليم، لكن دون أيّ بديل آخر حضّرته الحكومة في مجال التشغيل، خاصة إذا كنا نتحدث عن أقاليم ينعدم فيها تقريباً النشاط الاستثماري الخصوصي، أو كنا نتحدث عن تخصصات واسعة الاستقطاب، ليس بسبب الاختيار الحر للشباب، ولكن بسبب التوجيه التعليمي أو انعدام بدائل التكوين، وذلك مثل (اللغات، التاريخ، الجغرافية...).

لذلك، السيد الوزير، نسألكم حول التدابير التي سوف تتخذونها لأجل التخلي عن هذا المعيار الإقصائي المتمثل في تسقيف السن في 30 سنة لولوج مهن التعليم؟
وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني